« أظن ويظنانى إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، فى أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسّرِ للمفسَّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظنانى إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ ؛ [وذلك] لكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تَفُوتُ مطابقةُ المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظنانى أخا زَيْدًا وعَمْراً أخوين » ؛ فـ « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذٍ — من باب[1] التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيُّونَ الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَرِ عنه ؛ فتقول : « أظن ويظنانى إياه زيدًا وعمرًا أخوين » وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقول : « أظن ويظنانى زَيْدًا وعمرًا أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ، فانه لايطلب مفعولا ثانياً إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربنى وضربت زيدا » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيدا » المنصوب ، ولو قلت « ضربنى وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

المفعول المطلق

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

ألمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[1]

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فـ « قام » يدل على قيامٍ فى زمنٍ ماض ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ فى الحال أو الاستقبال ، و « قُمْ » يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَيِ الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولَيِ الفعل » فـكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ ؛ فإنه أحَدُ مدلولى أمِنَ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدًا لعامله ، أو بيانًا لنوعِهِ ، أو عَدَدِه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقًا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ[2]

---

(١) « المصدر » مبتدأ « اسم » خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأمن « من أمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

(٢) « بمثله » الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « أو فعل ، أو وصف » معطوفان على مثل « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل[1] ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوَصْفِ[2] ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه ، أصلا ، خبر الكون من جهة النقصان ، لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له ، انتخب ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله « لؤما » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « ألأمهم » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « ألأمهم » وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبيانى :

وَأَرَانِى طَرِبًا فِى إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فإن قوله « طرب الواله » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا » الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدر مشتقٌّ منه .

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل ، والفعلُ مشتقٌّ منه ، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةَ ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

* * *

تَوْكِيدًا أوْ نَوْعًا يُبِينُ أوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ(١)

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا » مفعول به مقدم ليبين « أو نوعا » معطوف عليه « يبين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » معطوف على قوله « نوعا » السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، سرت : فعل وفاعل « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير » مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدًا ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثانى : أن يكون مبيناً للنوع[1] ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِى رَشَدْ » ، و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَناً » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَات » .

* * *

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلَّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ[2]

---

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص .

الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة ، وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) « وقد » هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بينوب « ما » اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق بدل الآتى « دل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =